أمين عام حزب الحق والمستشار الثقافي لمجلس الوزراء حسن زيد لـ«الثورة»:

قطع الخدمات حرب عدوانية على المجتمع

قال الأمين العام لحزب الحق والمستشار الثقافي لمجلس الوزراء الأستاذ حسن زيد : إن الاعتداءات المتكررة على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط واستهداف البنى التحتية هي حرب عدوانية على المجتمع اليمني وعلى كل فرد فيه وهي عملية قتل مباشر لضحايا انقطاع الكهرباء في المستشفيات.

وأضاف زيد : إن القوى السياسية الكبيرة تتحمل المسؤولية ممثلة بالأحزاب السياسية التي لم تولِ هذه القضية اهتمامها الواضح والقوي،

كما أحمل منظمات المجتمع المدني التابعة لهذه الأحزاب الجزء الأكبر من المسؤولية السياسية والأخلاقية.

كما تطرق الأمين العام لحزب الحق في لقاء لـ"الثورة" معه إلى مواضيع أخرى تقرأونها في السطور التالية:

لقاء/حسن شرف

• **كيف تقرأون الاعتداءات المتكررة على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط واستهداف البنى التحتية؟**

- هذه الاعتداءات حرب عدوانية على المجتمع اليمني على كل فرد فيه وهي عملية قتل مباشر لضحايا انقطاع الكهرباء في المستشفيات ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة خصوصا في الساحل الغربي والجنوبي وأصدق مصاديق الإفساد في الأرض وهي وفق القانون الدولي جريمة من جرائم الحرب باعتبارها عقاباً جماعياً يوجه لليمنيين جميعهم، وتفوق في آثارها السلبية وفي دلالاتها الإجرامية العمليات الإرهابية التي تستهدف قتل المدنيين لأنها تتجاوز ذلك إلى القضاء على الدولة اليمنية من خلال إظهار عجز السلطة.

• **ما هي الآثار المترتبة على هذه الاعتداءات؟**

- آثارها الاقتصادية أكبر من أن تحصى منها المباشرة المتمثلة في إضعاف القدرة الكهربائية وتدمير المحطة الغازية وخطوط نقل التيار واتلاف المحولات الكهربائية وتبديد جزء كبير من مخزون العملة الصعبة في شراء مولدات خاصة واستهلاك للطاقة فيها والآثار البيئية الناتجة عن المولدات الخاصة وما يلحق الأجهزة الكهربائية من تلف نتيجة لتكرار الانقطاع وإعادة التيار المتذبذب بين القوة والضعف، وإتلاف الكثير من الأغذية المحفوظة في الثلاجات وهناك الآثار غير المباشرة على الصناعات والورش والقلق الطارد لأي استثمار محتمل أو موجود، ويكفي قلق الطلاب أيام الامتحانات وعجزهم عن المذاكرة.

لقد باتت الكهرباء مؤثرة حتى في العلاقات بين الزوجين وانقطاع التيار يسبب التوتر والعجز عن التواصل.

• **برأيكم من يقف وراء هذه الاعتداءات، ومن المستفيد؟**

- لا استطيع أن أتهم طرفاً معيناً بالوقوف خلف الاعتداءات على التيار الكهربائي ولكني استطيع أن أجزم بأنه عدو حاقد على كل يمني وعنده نزوع سادي للاستمتاع بعذاب الملايين، وحاقد على اليمن والأمن والاستقرار ومجرم يتمتع بقتل أبناء الشعب.

• **أين دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للحد من هذه الاعتداءات؟**

- الحكومة إن قصد بها رئاسة الوزراء فإن كان لها سلطة في تحريك القوات المسلحة الجوية والبرية وتوجيه أجهزة الأمن السياسي والقومي والعام فإنها تتحمل كامل المسؤولية وإن كانت لا تملك ذلك فإن المسؤولية على من يملك سلطة القرار.

• **أين دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحد من هذه الاعتداءات؟**

- أستطيع القول : إن القوى السياسية الكبيرة تتحمل المسؤولية ممثلة بالأحزاب التي لم تولِ هذه القضية اهتمامها الواضح والقوي ويتبعها منظمات المجتمع المدني التابعة لها احملها الجزء الأكبر من المسؤولية السياسية والأخلاقية، وما لم تتخذه هذه القوى موقفا قويا واضحا في حث السلطة على الرد على التخريب ودعم السلطة في توجهها الذي عبرت عنه أكثر من مرة، ما لم يحدث ذلك فإنها شريك في العدوان من خلال حرصها على استثمار معاناة الشعب بتبادل التهم من جهة والحرص على إبقاء الأوضاع على ما هي عليه والحرص على ان يرتبط التغيير والتحسن في الأوضاع الخدمية والمعيشية والاقتصادية والأمنية بسيطرتها على السلطة وما لم يتحقق ذلك من استعادة السيطرة أو استكمال السيطرة فإننا سنظل عرضة للعقاب الجماعي.

وأنا هنا لا أتهم القوى السياسية بأنها من يقف خلف الحرب على المجتمع ولكنني أتهمها لعدم اتفاقها على إعطاء هذه القضية أولوية توافقية تدعم جهود السلطة، علينا أن نعرف جميعا أن المسؤولية على الجميع وليست على وزارة أو الحكومة أو الرئيس بل علينا مجتمعين، وما لم نتوافق على أولوية مواجهة هذا العدوان فإننا نعيق السلطة عن أداء واجبها، ولست هنا أبرر للسلطة بل أتحدث بواقعية مجردة.

خبراء: التهاون مع المعتدين على الكهرباء والنفط والألياف الضوئية يجرهم للتمادي

دعوة مجتمعية للدولة بالضرب بيد من حديد وتطبيق القانون دون هوادة

بعد أن تفاقمت أعمال التخريب للمنشآت الحيوية لبلادنا كالكهرباء والنفط وشبكة الألياف الضوئية في مناطق بمأرب ونهم وصنعاء بدى الشعب اليمني ومنظماته الاجتماعية والاقتصادية وشبابه وشيوخه في حالة ذهول من تمادي المخربين، ولهذا فقد عبروا في هذا الاستطلاع عن مكنونهم حيال ما يجب على الدولة فعله لتكون على بيّنة من أمرها وتتحمل مسئوليتها القانونية والسيادية .

استطلاع /أحمد الطيار

يؤكد الدكتور مصطفى المتوكل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء انه يجب أن يكون للدولة ردا حاسما لمواجهة أعمال التخريب، فهذه هي الحرابة بعينها، وعقوبة الحرابة واضحة ومحددة شرعا ،ويضيف هؤلاء يؤثرون سلبا على حياة المواطنين، وعلى معيشتهم ، بالإضافة إلى الآثار الضارة جداً بالاقتصاد الوطني ، والتهاون مع هؤلاء سيؤدي إلى تماديهم في أعمالهم الإجرامية. فيجب على الدولة الضرب بيد من حديد لكل من يقوم بمثل هذه الأعمال، التي توكد أن مرتكبيها ينفذون أجندات خارجية وداخلية تهدف إلى جر اليمن إلى المزيد من الدمار.

اهتزاز ثقة الدولة

يؤكد الخبير والمحلل السياسي والاقتصادي محمد شمس الدين أن التخريب الذي يطال الكهرباء والنفط لايقتصر اثره على انقطاع الكهرباء ولا على النفط فقط بل إن التمادي في الاعتداء وعدم اتخاذ الدولة إجراء صارم ضد المعتدين يهز ثقة الناس بالدولة بشكل عام ويفتح الطريق أمام المخربين لارتكاب أعمال تخريبية أخرى كقطع الطريق لفرض مطالب غير شرعية واقتحام بنوك ونهب ممتلكات عامه وخاصة وحينها سيكون من الصعب اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي عمل تخريب مهما كان وأينما كان لأن الناس سوف تحول الأمر إلى مناطقية وعدم مساواة في تطبيق القانون الدولة اليوم أمام تحدٍ يفترض فيها استخدام القوة ضد المخربين حتى ولو من خلال استصدار تشريع من البرلمان يجيز لها استخدام القوة المفرطة ضد المخربين مالم فإنها ستفقد هيبتها ولك أن تقيس تزايد الاعتداءات كما لو كان الأمر تحدٍ بين السلطة والمخربين

كان المعتديين في البداية يمارسون مثل هذه الأعمال بشكل سري ومتخفين لكنهم اليوم اصبحوا عقب الاعتداء يمنعون و يواجهون الفرق الأمنية المرافقة لفرق إصلاح الكهرباء أو الأنابيب النفط وهذا بسبب تمادي أجهزة الأمن في اتخاذ إجراءات صارمة ضدهم.

هيبة الدولة تتضعضع

يؤكد الخبير التنموي والاستراتيجي يحيى سرور أن الواجب على الدولة ورئاسة الحكومة وجيش حماة الوطن والأمن والشرطة أن يكونوا في خدمة الشعب وبالتالي فأي اعتداء يجب التصدي له ولايسمح أن يستمر يوميا مثل هذه المهازل ومن أفراد يريدون تقويض هيبة الدولة فعلى أخوتنا في الجيش والأمن الضرب بيد من حديد خصوصا وانهم معروفون صوتاً وصورة ويضيف :من العيب ان تستمر مثل هذه المهازل فالشعب يريد فرض هيبة الدولة والضرب بيد من حديد ،كفى وكفى وكفى مدارة وتساهل فاليوم غير الأمس واذا استمرت هذه الأعمال فسوف يكون هناك تذمر وقبل ذلك للأسف بدأت النكات تظهر كيف يحصل هذا التخريب.

ويؤكد الأستاذ سرور أن التأثيرات لتلك الاعتداءات والتخريب كبيرة وسلبية جدا فمن سوف يأتي يستثمر أو يعمل أو يفكر في أي مشروع ولا وجود للأمن وللخدمات لا كهرباء في العاصمة وكأنها باتت في ماض منذ أربعين سنة ونحن في القرن الواحد والعشرين اذا أرادت حكومة الوفاق النجاح ونقدر الظروف التي مرت بها لكن لا يصح أبداً التستر على المجرمين وقطاع الطرق ومراضات الشخصيات التي كانت للأسف تقوم بالأمس بدور الوسيط ،يجب الضرب بيد من حديد وإجراء محاكمات علنية و إصدار أحكام من قضاة متخصصين فالعدل أساس الحكم وابشروا بيمن سعيد متعافٍ وثورة شبابية ناجحة.

الدور الرئاسي

يؤكد الخبير الاستراتيجي علي الذهب أن مادامت كل الأجهزة الحكومية ووحداتها العسكرية والأمنية قد عجزت عن مواجهة الأعمال التي تستهدف وسائط الطاقة المختلفة في البلاد؛ فإن على الأخ رئيس الجمهورية الاضطلاع بالأمر شخصياً، بحيث يعطي هذا الجانب أولوية مباشرة ومستمرة حتى القضاء على هذه التصرفات، كما أن عليه عدم الاكتفاء بتوجيه الأوامر فحسب، فهو رجل عسكري، يعي أن 90% من حيوية أي قرار يصدر تمثلها المتابعة والإشراف، فيما العشرة بالمائة الأخرى تمثل نصوص وأفكار ذلك القرار.

كما أن عليه النظر بجدية في حل القضايا التي يتحجج بها أولئك الذين يقومون بتلك الأفعال، والعمل على حلها؛ فهم مواطنون لهم مطالبهم التي يجب أن تحقق بشرط أن تكون مشروعة، وأن يحمّل المسئولية الكاملة شيوخ وأعيان تلك المناطق، بالتعاون مع الوحدات العسكرية المرابطة فيها، ومن يثبت تقاعسه أو تواطؤه من هؤلاء الشيوخ والأعيان، يضعه تحت طائلة القانون، ودون هوادة.. هذا الأمر مهم جداً في هذه المرحلة الدقيقة،فالأخ الرئيس يمر بمرحلة تقييم من قبل الشعب الذي أعطاه صوته،متوسماً منه تحقيق ما يطمح إليه من النعيم والاستقرار.

حشد التأييد الشعبي

ويعتقد الخبير في مجال الإدارة عبد الباري القدسي بأن هذه الأعمال التخريبية مؤامرة خارجية علي اليمن خاصة وأن الأحداث تستهدف البنى التحتية للإضرار بالناس ومعيشتهم من جهة والعمل على إسقاط الحكومة من جهة أخرى من خلال رجال القبائل الذين يبدوا أنهم على علاقة بقوى داخلية وخارجية مكنتهم من إعلان التمرد على الدولة والاعتداء على الممتلكات والمشاريع الحكومية بقوة .

ويضيف هذه ثورة مضادة من خلال مؤامرة داخلية من بعض المعارضين لحكومة الوفاق والرئيس هادي بالدرجة الأولى بهدف نشر الفوضى حتى يظهر الرئيس والحكومة العجز عن تثبيت الاستقرار في البلد وهؤلاء في المقام الأول هم الذين فقدوا نفوذهم من سياسيين وقادة عسكريين ورجال أعمال ومشايخ قبائل فعلى الدولة أولاً كشفهم وثانياً حشد التأييد الشعبي لإجراءات ضدهم.

قانون خاص بالاعتداءات

ويرى الباحث في العلوم الإسلامية محمد قاسم المتوكل أنّ مشكلة الاعتداء على الكهرباء تعد من المشاكل المعضلة والعويصة والتي لم تستطع الدولة إيجاد حلٍّ لها ممّا أدّى ذلك إلى ازدياد معاناة المواطنين في بيوتهم وأعمالهم وكذا تفاقم حالات المرضى في المستشفيات إلى الأسوأ، بالإضافة إلى فقدان الكثير مِنْ المصالح المعتمدة على ذلك .

ويرى الباحث محمد أنّ الحلّ الوحيد والجذري لمواجهة هذه الاعتداءات أنْ تَقِفَ الحكومة بحزم وذلك بتطبيق قانون العقوبات والجرائم ضدّ مرتكبي تلك الأعمال التخريبية مهما كانت انتماءاتهم المناطقية والحزبية والمشيخية وكذا سرعة محاكمتهم لينالوا جزاءهم العادل وليكونوا عَبرةً لغيرهم... كما أنّ على الدولة سرعة إصدار قانون عقوبات خاص بمكافحة المعتدين على المصالح العامة شبيه بقانون مكافحة الإرهاب؛ ولعلّ هذه الخطوات تحدّ وتُنْهي هذه الظاهرة الخبيثة التي لا تمتّ إلى الإنسانية والدين والأخلاق والعُرف بصلة.